

تحرك عاجل

تجديد الاعتقال الإداري لبرلمانية مجدداً

تُجدد إسرائيل للمرة الثانية مدة الاعتقال الإداري لخالدة جرار، إحدى القيادات الفلسطينية وعضو البرلمان الفلسطيني، لأربعة أشهرٍ إضافيين، دون أن تقدم للمحاكمة.

جددت محكمة عوفر العسكرية مدة الاعتقال الإداري لخالدة جرار لأربعة أشهرٍ إضافية في 17 يونيو/حزيران 2018؛ وأيدت محكمة عسكرية في 2 يوليو/تموز 2018 قرار التجديد. ومن المقرر أن ينتهي اعتقالها الإداري في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2018. وخالدة جرار نائبة برلمانية منتخبة، مُحتجزة في سجن هشارون بوسط إسرائيل منذ 2 يوليو/تموز 2017؛ وقد صدر بحقها أمر بالاعتقال الإداري لمدة ستة أشهر في 12 يوليو/تموز 2017، ومنذ ذلك الحين، جُدد الأمر مرتين في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 و 17 يونيو/حزيران 2018. وعلى الرغم من أن أقصى مدة لكل أمر بالاعتقال الإداري ستة أشهر، يُمكن تجديد أوامر الاعتقال الإداري، بموجب القانون الإسرائيلي، إلى أجل غير مسمى؛ كما لا يتوفر أي ضمان بإطلاق سراح خالدة جرار في يوم 29 القادم من أكتوبر/تشرين الأول 2018.

ولم تكن خالدة جرار أو محاميها حاضرين أثناء الجلسة، حيث تشارك خالدة في مقاطعة جماعية لجميع الجلسات التي تتعلق بإجراء الاعتقال الإداري. فأصدر الفلسطينيون، الذين تضعهم إسرائيل داخل السجون دون توجيه تهم لهم أو محاكمتهم، بياناً في 13 فبراير/شباط 2018،

(<http://cda.gov.ps/index.php/ar/ar-news/5025-2018-02-20-08-49-53>) معلنين

فيه مقاطعتهم للمحاكم الإسرائيلية بدايةً من 15 فبراير/شباط 2018. ومنذ ذلك الحين، لم يحضر المعتقلون إدارياً ولا محاموهم أي جلسات بالمحاكم.

وأخبر محمود حسن، محامي "مؤسسة الضمير" لحقوق الفلسطينيين، الذي يتراجع عن خالدة جرار، منظمة العفو الدولية أن المحكمة أبلغته بأن جهاز الاستخبارات الإسرائيلية قدم معلومات سرية جديدة، تُظهر كما يُزعم أن خالدة جرار لا تزال تمثل خطراً على أمن إسرائيل. وغالباً ما تستند أوامر الاعتقال الإداري إلى

"معلومات سرية"، ولا يجري إعلام المحامي ولا المُعتقل بأسباب الاعتقال، كما لا يُسمح لهما بالاطلاع على المعلومات السرية.

ووفقًا لما أفادت به "مؤسسة الضمير"، تحتجز السلطات الإسرائيلية في الوقت الراهن، ثلاثة من أعضاء "المجلس التشريعي الفلسطيني"، رهن الاعتقال الإداري دون أن توجه لهم تهمة أو أن تحاكمهم.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو الإنجليزية أو العبرية، لدعوة السلطات الإسرائيلية إلى ما يلي:

▪ إما أن تطلق سراح خالدة جرار وغيرها من المعتقلين إداريًا، أو أن توجه لهم على جناح السرعة،

اتهامًا بارتكاب جرائم جنائية معترف بها دوليًا، وتحاكمهم في ظل إجراءات تنقيد بالمعايير الدولية

للمحاكمة العادلة؛

▪ أن تتخذ على الفور الخطوات لإنهاء ممارسة إجراءات الاعتقال الإداري.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 22 أغسطس/آب 2018 إلى الجهات التالية:

Minister of Defence

Avigdor Leiberman

Ministry of Defence

37 Kaplan Street, Hakiryá

Tel Aviv 61909, Israel

Email: minister@mod.gov.il

pniot@mod.gov.il

Fax: +972 3 691 6940

Salutation: Dear Minister

Commander of the IDF – West Bank

Major-General Roni Numa

GOC Central Command

Military Post 02367, Battalion 877

Israel Defence Forces, Israel

Fax: +972 2 530 5741, +972 2 530 5724

Salutation: Dear Major–General Roni Numa

وُثِرْسِل نَسْخِ إِلَى:

Minister of Public Security

Gilad Erdan

Kiryat Hamemshala

PO Box 18182

Jerusalem 91181, Israel

Fax: +972 2 584 7872

Email: gerdan@knesset.gov.il

Salutation: Dear Minister

كما يُرْجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا التحديث الثاني للتحرك العاجل UA 187/17. وللمزيد من المعلومات، انظر:

www.amnesty.org/ar /documents/mde15/6859/2017/en/

تحرك عاجل

تجديد الاعتقال الإداري لبرلمانية مجدداً

معلومات إضافية

خالدة جرار نائبة برلمانية منتخبة، تبلغ من العمر 54 عامًا، وتجاهر بانتقاد الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، وتعاون الأمن الفلسطيني مع القوات الإسرائيلية. كما أنها عضو بمجلس إدارة "مؤسسة الضمير" لحقوق الإنسان، وعضو بالتعيين في "اللجنة الوطنية الفلسطينية العليا للمتابعة مع المحكمة الجنائية الدولية". وتتاصر خالدة جرار بشدة حقوق السجناء الفلسطينيين وأسراهم.

وتعرضت خالدة على مدار عقود، للمضايقة والتخويف من قبل السلطات الإسرائيلية، وتضمن ذلك قراراً بمنعها من السفر أُصدر منذ 1998. ورُفِعَ قرار المنع لمرة واحدة، لمدة يومين، في 2010، كي يتسنى لها السفر لإجراء فحوصات طبية وتلقي العلاج في الأردن بسبب مشكلة صحية مزمنة بالغة. وأعلنت السلطات الإسرائيلية مراراً وتكراراً أنها تمثل خطراً على الأمن، إلا أنها لم تتهمها بارتكاب أي جريمة جنائية حتى أبريل/نيسان 2015؛ إذ اعتقلها جنود إسرائيليون، في 2 إبريل/نيسان 2015، في منزلها برام الله، واحتجزوها قيد الاعتقال الإداري. وفي 15 أبريل/نيسان 2015، وجهت النيابة العسكرية لها، في جلسة مراجعة أمر اعتقالها إدارياً، 12 تهمةً تتعلق بعضويتها في "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، الفصل السياسي الذي تحظره إسرائيل، والتحريض على اختطاف جنود إسرائيليين؛ إلا أنها نفت هذا الاتهام جملةً وتفصيلاً، وزعم محاموها أنه لا يستند إلى أي أساس. وأدينَت خالدة جرار بأربعة من التهم، تضمنت تهمة التحريض، في أعقاب محاكمة جائرة بمحكمة عسكرية إسرائيلية. وأمضت 14 شهراً داخل السجن، وأُطلق سراحها في يونيو/حزيران 2016، مع إيقاف تنفيذ حكم بسجنها لمدة خمسة أعوام.

ووفقاً لما ذكره شهود عيان، داهم حوالي 50 جندياً إسرائيلياً مسلحاً منزل خالدة جرار في رام الله بالضفة الغربية المحتلة، في حوالي الساعة الرابعة من فجر ذلك اليوم، لاعتقالها. كما صادر الجنود، أثناء المداهمة، هاتف خالدة جرار وحاسوبها المحمول والقرص الصلب لحاسوب منزلها. وظلت محتجزة رهن الاعتقال الإداري بسجن هشارون، دون أن تُوجه لها تهمة أو أن تحاكم. وينتهك نقل خالدة جرار إلى

سجن هشارون القانون الإنساني الدولي؛ حيث يجب أن يُحتَجَز المعتقلون من الأراضي المحتلة في الأرض المحتلة، وليس في أرض القوة المحتلة.

وهكذا، تستخدم إسرائيل الاعتقال الإداري، الذي عملت به ظاهريًا كإجراءٍ استثنائي لاحتجاز الأشخاص الذين يشكلون خطرًا جسيمًا ووشيًا على الأمن، بدلاً من استخدام نظام العدالة الجنائية لاعتقال الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم جنائية واتهامهم ومحاكمتهم، أو لاعتقال الأشخاص الذين لا يجب أن يُعتقلوا على الإطلاق. وعلى الرغم من أن أقصى مدة للاعتقال هي ستة أشهر بموجب كل أمر اعتقال، يمكن تجديده إلى أجلٍ غير مسمى؛ ومن ثم، فإن منظمة العفو الدولية ترى أن بعض الفلسطينيين المعتقلين إداريًا لدى إسرائيل سجناء رأي، احتُجزوا لمجرد الممارسة السلمية لحقهم في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها.

ووفقًا لما ذكرته "مؤسسة الضمير"، المعنية بحقوق الإنسان، فإن إسرائيل، بدءًا من يونيو/حزيران 2018، يجري حاليًا احتجاز 442 شخصًا رهن الاعتقال الإداري، من بينهم طفلان، دون توجيه تهمة لهم، أو تقديمهم إلى محاكمة.

الاسم: خالدة جرار

النوع: أنثى

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 187/17 رقم الوثيقة: MDE 15/8769/2018 إسرائيل والأراضي المحتلة
بتاريخ: 11 يوليو/تموز 2018